المحتويات

قياس التنمية ومؤشراتها

إعـــداد:
د. محمد عدنان وديع

تطرح فكرة التنمية ذاتها ضرورة القياس سواء لصياغة السياسات والخطط وتحديد الأهداف أم لتقييم النتائج. ونظراً للتحولات الواسعة في مفهوم التنمية، فإن المؤشرات عرفت بدورها تطورات هامة على محاور عدة بدءاً من مقاييس النمو الاقتصادي إلى المؤشرات الاجتماعية والأدلة المركبة كدليل التنمية البشرية.

وعلى الرغم من الاستعمال المكثف في الأدبيات لمصطلح مؤشر فإنه لا يبدو معرفاً بشكل واف. فالقواميس تعرف المؤشر بأنه "الذي يشير إلى شئ آخر" لكن بالاستعمال الفعلي كثيراً ما يتم الخلط بين الإحصاءات والمتغيرات والمؤشرات.

ولكي يسمى متغير اقتصادي أو اجتماعي "مؤشر تنمية" عليه أن يمثل بعض العوامل التي تشكل عملية التنمية أو حالتها. ويمكن للمؤشر أن يشكل قياساً مباشراً وكاملاً لعامل مخصوص من التنمية ويكون بذلك مؤشر تنمية باعتبار أن الجانب الذي يقيسه هو هدف للتنمية أو عنصر من عناصرها. وعندما يكون هذا الهدف أو العنصر غير قابلاً بذاته للقياس، فإن المؤشر يخدم بالدرجة الأولى الإشارة، بأفضل ما يمكن، لهذا الهدف أو العنصر. مثال ذلك أن دليل وفيات الأطفال يشكل مؤشرا لقياس مستوى الصحة العامة.

1 ـ المؤشرات الاقتصادية:
تصف هذه المؤشرات خصائص الجهاز الاقتصادي الاجتماعي للبلد. ويمكن أن تقدم على شكل معدل متوسط من كتلة إجمالية كالدخل السنوي للفرد، أو على شكل نسب مختلفة من الناتج القومي الإجمالي (GNP) كمعدل التصدير أو الاستيراد أو الديون، أو تقدم على شكل نسب فيما بينها كخدمة الدين بالقياس إلى قيمة الصادرات. وأبرز هذه المؤشرات الناتج القومي أو المحلي الإجمالي GNP أوGDP الكلي أو للفرد.

وقد ظهرت في وقت مبكر عيوب استخدام الناتج الإجمالي للفرد (GNP/PC) كمؤشر عن التنمية الاقتصادية. وجرت محاولات لتصحيح هذا المقياس وتسويته
(Hicks & (Streeten 1979) ويتعلق جزء من المشكلة بتشوهات معدلات الصرف الرسمية وعدم تمثيلها للقوة الشرائية المحلية النسبية. وكان كولن كلارك من أوائل الذين حاولوا تحويل الحسابات القومية باستعمال تكافؤات القوة الشرائية (PPP) الذي يعني قياس ناتج كل بلد وفق مستوى أسعار مشترك (الأسعار الدولية).

ولا يسوي هذا التصحيح كل مشكلة المقارنة بين البلدان استنادا إلىGNP ، فتقدير أسعار السلع والخدمات غير المتاجر بها كالخدمات العمومية مثلا صعب وعرضة لمشكلات مفاهيمية وعملية. إضافة إلى صعوبة إعداد الـ (PPP) نظراً لما تحتاجه من بيانات واختلاف أنماط الاستهلاك حسب ظروف البلدان.

مؤشرات ذات صلة بالتنمية

ثمة مُؤشرات مركبة عديدة ذات صلة بالتنمية تُعدها جهات دولية. تعد مُؤسسة هيرتاج Heritage foundation بشكل سنوي دليلاً مُركباً عن الحرية الاقتصادية. وتتراوح أمكنة الدول العربية فيه بين المرتبة 15 في العالم لدولة البحرين و45 للأردن و153 ليبيا و155 العراق من 155 دولة.

كما يُعد مركز بيت الحرية مُؤشراً عن الحريات في بلدان العالم ومنها الدول العربية. وهناك مُؤشرات مثل: مُؤشر بيئة أداء الأعمال ويشمل، بعض الدول العربية (مصر برتبة 42، السعودية 44، الجزائر 56، العراق 60) من بين 60 دولة مشمولة. ومُؤشر الشفافية وتعده منظمة الشفافية العالمية عن دول العالم ومنها 4 دول عربية هي: تونس فالمغرب فالأردن فمصر بالمراكز على الترتيب 32، 37، 39 63 من 90 دولة مشمولة لعام 2000.

وتذخر المنشورات الإحصائية منذ مدة طويلة بالمؤشرات الاقتصادية للتنمية، لكن الاهتمام بدأ مؤخراً بالمؤشرات الاقتصادية ـ الاجتماعية ، أي تلك التي ذات عائدية اقتصادية واجتماعية أو هي على الحدود بينهما كالعمالة والبطالة والأجور وظروف العمل ودخل الأسر وإنفاقها والادخار والاستدانة وتوزيع الثروة وأسعار الاستهلاك والخدمات التعليمية والصحية والتقانية وخدمات الرفاه والأمن الاجتماعي...الخ.

حاول (Nordhous & Tobin 1972) تصحيح الـ (GNP) ليصبح بشكل أفضل "مقياساً للرفاه الاقتصادي" . وتستلزم هذه المقاربة تخفيض الـ GNP وعدم احتساب نفقات الدفاع والنفقات المتعلقة بالأمراض الحضرية كالتلوث والازدحام والجريمة. كما تستلزم إضافة قيمة مقدرة لأوقات الفراغ وخدمات الاستهلاك المعمر. وصنف المؤلفان الخدمات الصحية والتعليم كاستثمار أكثر من كونها استهلاكا.

يرى (Ahluwalia & Chenery 1979) أن معدل نمو الـ GNP كمؤشر للتنمية يعتبر مضللا لأنه مرجح بشدة بحصص دخل الأغنياء. واقترحا لذلك بديلين: الأول هو ترجيح متعادل لكل عشير من متلقي الدخل، والثاني إدخال "أوزان الفقر" لتعطي وزناً أكبر لنمو الدخول لـ 40 % من السكان الأقل دخلاً.

وهذا يقود إلى تعريف "عتبة الفقر المطلق" أو "حد الفقر" الذي هو المستوى من الدخل الذي لا يمكن دونه، للسكان في مجموعهم، الحصول على السلع الأساسية الاستهلاكية والغذائية. وتحديد هذا المستوى حرج وتحكمي في بعض الأحيان. إذ يتطلب الاتفاق على الحد الأدنى الذي يكفل تحقيق حياة "لائقة"، فهل هو حد البقاء البيولوجي أم يفوقه وفق ضوابط أخلاقية مقبولة بشكل مشترك في المجتمع المعني أو حتى على المستوى الدولي؟ وقد يربط خط الفقر بمتوسط السعرات الحرارية المستهلكة. ويتم بناء على هذا الخط تحديد الفئات المستهدفة (Brent1990).

وتوصي دراسة (Grootaert 1994) باستعمال أكثر من خط واحد للفقر أي رؤية أوضاع الفقراء جداً التي قد لا تبرز نسبياً بدراسة الفقراء كمجموعة متجانسة وهي ليست كذلك. ومن الناحية العملية فإن المساعدات الضرورية كالوجبات الغذائية في المدرسة والكتب ينبغي أن تكون انتقائية وان توجه إلى الفقراء جدا، وإلا لن تكون قابلة للتنفيذ.

2 - المؤشرات الاجتماعية:

ظهرت حركة المؤشرات الاجتماعية في أواخر الستينات لمعالجة نقائص المؤشرات المتعارف عليها للتعبير عن الوقائع والتغيرات الاجتماعية - الاقتصادية من خلال توسيع التحليلات الإحصائية الاقتصادية لتضم طيفاً واسعاً من القضايا الاجتماعية ومنها: تخطيط التنمية وتقييم التقدم في تحقيق أهدافها ودراسة بدائل للسياسات المتبعة من أجل اختيار أكثرها ملائمة. وتوجهت هذه الحركة إلى مناطق الاهتمام الاجتماعي العميق للأفراد والأسر مثل تلبية الحاجات الأساسية وتوفير النمو والرفاه.

تمتاز تلك المؤشرات عن معدل الدخل الفردي بأنها تهتم بالغايات كما تهتم بالوسائل، وبأنها تظهر جانب التوزيع إضافة إلى المتوسط، وأخيرا أنها تشير إلى فجوة التأخر. إذ بينما يتبع الـ GNP/PCترتيباً صاعداً من البلدان الأفقر إلى البلدان الأغنى، فإن بعض المؤشرات الاجتماعية يمكن من حيث المبدأ أن لا ترتبط بفقر البلد. وهكذا يختلف معنى "فجوة التأخر". وسد الفجوة في جوانب معينة كمعرفة القراءة والكتابة ووفيات الأطفال يكون أسرع منالاً من سد فجوة الدخل ويمكن تحقيقه عند مستوى منخفض لمعدل الدخل الفردي.

إذا كانت الجوانب الاقتصادية في التنمية تمتاز بقابلية نسبية للقياس المباشر، فإن معظم الجوانب الاجتماعية غير قابلة للقياس مباشرة أو ليست معرفة بوضوح. لذا فإن المؤشرات تستعمل بشكل شائع كتقريب وقياس جزئي لأمور كالعدالة والأمن والتعليم وعناصر أخرى في السياسة الاجتماعية. فتمثل مؤشرات الصحة مثل عدد الأطباء النسبي والأسرة في المستشفيات أو

الوفيات الخ.. دلائل لقياس الحالة الصحية في مجتمع ما. علما أن الفرضيات خلف هذه المؤشرات قد تكون خاطئة. فأعداد الأطباء أو أسرة المستشفيات قد لا تكون العامل الرئيسي الحاكم لمستوى الصحة وقد تعكس الوفيات خاصة لدى الشباب الحوادث أساساً وليس المرض.

ومع ذلك فقد يعمل مؤشر ذو قصور واضح بشكل جيد عمليا. فالتسجيل المدرسي مثلا وهو مؤشر فقير عن التعليم لأنه لا يقيس الحضور الفعلي في المدرسة ولا نوعية التدريس، إلا انه قد يكون جيد الأداء، إذا كان الحضور الضئيل والنوعية المتواضعة للتدريس مرتبطين بالتسجيل الضعيف والعكس بالعكس. لذلك فالمؤشرات الاجتماعية تتطلب الحذر في استخدامها والوعي بالعلاقات البينية فيها. وعلى عكس الحسابات القومية التي تستعمل الأسعار للتوفيق بين بنود غير متجانسة، فإنه لا توجد طريقة واضحة للتوفيق بين مؤشرات التنمية المختلفة عدا تشكيل الدلائل واستخلاص صورة عامة.

على الرغم من أن المؤشرات الاجتماعية تتفادى مشكلات الصرف والتثمين، فإنها تشكو من هشاشة قدرتها على المقارنة المكانية والزمانية بسبب اختلاف التعاريف المستعملة في جمع البيانات أو استنادها إلى مسوح بالعينة محدودة الحجم أو بسبب طرق جمع البيانات غير الدقيقة.

يدخل العديد من الدارسين في "المؤشرات الاجتماعية" المقاييس غير النقدية للأداء الاقتصادي مثل استهلاك المطبوعات والصحف والطاقة أو امتلاك السيارات وأجهزة التلفزيون. لكن هذه المؤشرات عالية الارتباط، بشكل دائم تقريباً مع GNP . إن الارتباط الذي أشارت إليه دراسات عديدة بين المؤشرات الاقتصادية بما فيها GNP والمؤشرات الاجتماعية يمكن أن يدفع إلى تحبيذ الاكتفاء بالـ GNP كمقياس مقرب للتنمية الاجتماعية. لكن مثل هذا الارتباط غير مؤكد في كل الدراسات. فقد وجد (Morawetz 1977)ارتباطاً ضعيفاً بين مستوى الـ GNP ومؤشرات إشباع الحاجات الأساسية. وأن الارتباط أكثر ضعفاً أيضاً بين نمو الـ GNP وتطور مؤشرات الحاجات الأساسية. لكن من جانب آخر فإن (Sheehan & Hopkins 1978)استخلصا أن المتغير الأكثر أهمية في تفسير إشباع الحاجات الأساسية هو الـ GNP/PC.

تبين الحسابات التي أجراها (Hicks & Streeten 1979) مستعملين بيانات من البنك الدولي لعام 1970 ، إن الارتباط المتوسط بين الـ GNP وسبعة مؤشرات اجتماعية ضعيف $(r^{2} = 0,5)$ بينما الارتباط المتوسط بين الـ GNP وخمسة مؤشرات اقتصادية يبدو أكثر ارتفاعاً $(r^{2} = 0,71)$. وترى الدراسة إن أحد أسباب ضعف الارتباط بين المؤشرات الاجتماعية والـ GNP/PC هو أن العلاقة بينهما ليست خطية. والعديد من المؤشرات الاجتماعية ذات سقوف فيزيائية أو بيولوجية لا يمكن تجاوزها حتى ولو ازداد GNP/PC بل يمكن الوصول إليها حتى عند مستويات متوسطة من الـ GNP/PC. فمثلاً توقع الحياة يصل إلى 70 عاماً في البلدان ذات الدخل للفرد بنحو 2000 دولار، لكنه لا يزيد حين يصل الدخل إلى5000 دولار. ومعظم البلدان وصلت إلى 100% من التعليم (اللاأمية) بدخل لا يتجاوز 2500 دولار.

إن مصطلح "مؤشرات اجتماعية" نفسه يستعمل بغموض ويشمل طيفاً من المؤشرات البشرية والاقتصادية والاجتماعية والتقانية والسياسية. وقد اختلطت الحاجة إلى استعمال GNP كمؤشر للتنمية الاقتصادية مع البحث عن مؤشرات لجوانب أخرى من التنمية.

تقرير البنك الدولي حول مؤشرات التنمية العالمية لعام 2001

صورة قاتمة لانجازات التنمية

اعرب البنك الدولي عن تشاؤمه في نجاح الدول النامية بتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتخفيض اعداد الفقراء فيها وتأمين فرص التعليم الابتدائي والطبابة والمياه الصالحة للشرب. داعيا الدول المتقدمة إلى زيادة مساعداتها الانمائية بدلا من تخفيضها.

وقال البنك في احد اهم تقاريره وهو مؤشرات التنمية العالمية 2001 الصادر بتاريخ 30 نيسان/ابريل 2001 انه باستبعاد الصين فأن عدد الافراد شديدي الفقر أي الذي يعيشون بأقل من دولار واحد في اليوم ارتفع من 880 مليون نسمة في عام 1987 إلى 961 مليون نسمة في عام 1998.

ومع أن التقرير يشير إلى انخفاض نسبة السكان شديدي الفقر من 29 في المئة إلى 23 في المئة بين عامي 1990 و 1998، الا انه يحذر من أن "ثروة الإحصائيات الجديدة الواردة في مؤشرات التنمية العالمية تشكل تذكيرا صارخا بالتحديات المقبلة: واهمها:

الفقر: من بين سكان العالم البالغ عددهم 6 بلايين نسمة، يعيش 2ر1 بليون نسمة على أقل من دولار واحد يوميا.
وفيات الاطفال: توفي حوالي 10 ملايين طفل دون سن الخامسة في عام 1999، معظمهم نتيجة أمراض يمكن الوقاية منها.
وفيات النساء الحوامل: تموت حوالي نصف مليون امرأة سنويا أثناء الحمل والولادة نتيجة مضاعفات يمكن بسهولة علاجها أو الوقاية منها لو أتيحت لهن إمكانية الحصول على الرعاية المناسبة.
التعليم : لا ينتظم أكثر من 113 مليون طفل في المدارس – البنات بينهم أكثر من الأولاد.
محو الأمية: رغم انخفاض معدلات أمية البالغين فلا تزال النسبة نحو 24 في المائة في الدول النامية.
السكان: الطفرة التي حدثت في أعداد السكان في نصف القرن الماضي تسببت في زيادة سكان العالم من 5ر2 بليون نسمة في عام 1950 إلى 1ر6 بليون نسمة في عام 2000. ومن المتوقع أن يزيد عدد سكان العالم بنسبة 1ر1 في المائة سنويا خلال هذا العقد، مما يضيف 70 مليون نسمة سنويا.
حجم الاقتصاد العالمي: في عام 1999، بلغ مجموع إجمالي الناتج المحلي العالمي 5ر32 ترليون دولار، بزيادة تجاوزت أربعة أمثال ما كان عليه بالقيمة الحقيقية منذ عام 1960.
إزالة الغابات: معدلات إزالة الغابات آخذة في التباطؤ، ولكنها مازالت سريعة، حيث تزال سنويا غابات مساحتها 90 ألف كيلومتر مربع. ونسبة الثلاثين في المائة من أراضي العالم المغطاة بالغابات تساوي حوالي 6000 متر مربع لكل شخص.
الزراعة: ميكنة الزراعة متقدمة كثيرا في البلدان الغنية عنها في البلدان الفقيرة. ففي البلدان الغنية، يوجد 927 جرارا زراعيا لكل 1000 عامل زراعي. أما في البلدان الفقيرة، فلا يوجد سوى خمسة جرارات فقط لكل 1000 عامل زراعي.
الطاقة: البلدان الغنية، التي تضم 15 في المائة من سكان العالم، تستخدم نصف طاقته التجارية، بحيث يبلغ نصيب الفرد فيها عشرة أمثال نصيب الفرد في البلدان المنخفضة الدخل.

ملكية السيارات: في البلدان الغنية، يوجد حوالي 580 سيارة لكل 1000 شخص؛ بينما في البلدان الفقيرة يوجد حوالي 10 سيارات لكل 1000 شخص.
فجوة المعلومات: في المتوسط، يوجد لدي أي بلد مرتفع الدخل من أجهزة الكمبيوتر بنسبة الفرد 40 مثل ما لدى بلد في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء. ولكن حدث تقدم هام. ففي عام 1995، كانت خمسة بلدان فقط في المنطقة متصلة بشبكة الإنترنت. واليوم تتصل جميع بلدان المنطقة بالشبكة، ومعدل نمو عدد مضيفي الإنترنت في أفريقيا يبلغ تقريبا مثلي المتوسط العالمي.
التدخين: معدلات التدخين بين الرجال في البلدان النامية أعلى منها في البلدان المرتفعة الدخل، ومعدل التدخين بين الرجال في منطقة أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى أعلى منه في أي منطقة أخرى. ولكن احتمال تدخين النساء في أوروبا الغربية أعلى منه في البلدان النامية.
مرض نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز: مرض نقص المناعة البشرية المكتسب أصاب الآن أكثر من 50 مليون شخص في مختلف أرجاء العالم، توفي منهم 8ر21 مليون شخص.
المساعدات الإنمائية: قالت بلدان مانحة كثيرة إنها تتطلع الى تقديم مساعدات إنمائية سنوية تعادل 7ر0 في المائة من إجمالي ناتجها المحلي. وفي عام 1999، كانت الدنمرك وهولندا والنرويج والسويد هي البلدان الوحيدة التي بلغت هذا الهدف. وقد هبط صافي المساعدات الإنمائية الرسمية بنسبة الفرد في البلدان المانحة من 71 دولارا في عام 1994 إلى 66 دولارا في عام 1999.

3 ـ مؤشرات الحاجات الأساسية:

نتيجة للقصور في أداء الـ GNP لدوره في قياس التنمية، جرت محاولات عديدة لتلافي ذلك القصور وتنوعت اتجاهاتها ومنهجياتها من تصحيح الـ GNP إلى استحداث المؤشرات الاجتماعية ومنظومة الحسابات الاجتماعية والأدلة المركبة للتنمية. وقد بين هايكس وستريتين (Hicks & Streeten 1979)أن منظومات الحسابات الاجتماعية التي يمكن أن تدمج المؤشرات الاجتماعية عبر مفهوم موحد وكذلك تحسين الـ GNP ليصبح مقياس رفاه هي محاولات تفتقد الأساس المنطقي وتنتج خلطاً في المفاهيم.

كما أخفقت البحوث في المؤشرات الاجتماعية في تقديم بديل شامل سريع التقبل على غرار الـ GNPللفرد. ولم تفلح جهود تطوير أدلة مركبة لتقدم مقاييس أفضل من قياس الإنتاج المادي للسلع والخدمات ولتعبر عن "نوعية الحياة" و"الرفاه الاقتصادي" أو "الاجتماعي" أو غير ذلك، في إيجاد دليل مركب للرفاه الاجتماعي مشابهة للـ GNP كدليل للإنتاج بسبب استحالة ترجمة كل جوانب التقدم الاجتماعي بقيم مالية أو بقاسم مشترك ما.

وقد استخلص هايكس وستريتين نتيجة مراجعتهم لهذه المقاربات والمفاهيم "إن استعمال المؤشرات الاجتماعية والبشرية هو أكثر المكملات للـ GNP أهمية. خصوصاً إذا كان العمل على المؤشرات يطال المناطق المركزية لمقاربة الحاجات الأساسية". وإذا تحولت الأسئلة من كم أنتج ؟ إلى ماذا أنتج ؟ وبأية طريقة ؟ ولمن ومع أي أثر ؟. لكن النمو السريع في الناتج سيبقى هاماً من أجل تخفيف الفقر كما سيبقى الـ GNP/PC رقماً هاماً يضاف إليه بعض المؤشرات عن تركيبه والمستفيدين منه. إذن المطلوب إكمال GNP وليس استبداله.

قام العديد من المؤلفين بتعريف الحاجات البشرية الأساسية واقترحوا صيغ تصنيف لها وحاولوا تحديد المقدار الضروري والكافي من الحاجات المستقلة.

يتطلب تبني مقاربة الحاجات الأساسية في التنمية صياغة مؤشرات ملائمة عن هذه الحاجات وقياس التصورات في إشباعها وتحديد الاستهدافات في مختلف مكوناتها لمواجهة تلك الحاجات خلال إطار زمني محدد. وهناك عدة استعمالات لمؤشرات الحاجات الأساسية أهمها:

- مركز إشارة عن حالة التنمية على المستوى القطري والمناطقي أي "خارطة للحاجات الأساسية.
- أدلة لقياس الاستهلاك أو بنود من الاستهلاك اللازم لتحسين الرفاه المستهدف والفعلي.
- نقاط استرشادية للتخطيط كمؤشرات معدلات النمو المستهدفة وقياس التغيرات في مستويات دخل الفرد.
- قياس جهود منظومة الخدمات العمومية (تقديم وتوزيع وكفاءة).
- قياس عرض بعض السلع والخدمات المرتبطة بالحاجات الأساسية لمواجهة الاستهدافات ومعرفة النسب المئوية من السكان التي هي فوق أو تحت المعايير الدنيا.
- تحديد فجوة إشباع الحاجات الأساسية على المستوى الدولي، والسرعة التي يتم فيها ردم الهوة أو اتساعها. وتحديد أنماط لتأشير المعايير الدولية للرفاه وتقييم البلدان وفقاً لذلك.
- تقييم أثر السياسات الاقتصادية مثل سياسات الإصلاح.

4 ـ مؤشرات الرفاه ونوعية الحياة:

أ ـ قياس الرفاه:

يدور جدل حول الدخل مقابل الإنفاق كمعيار في الرفاه. ويبرز هذا الجدل جزئياً من واقع أن بيانات مسوح العائلة تظهر عادة أن إنفاق العائلة يفوق عادة دخلها بنسبة تتراوح بين 80-90% من السكان. ما يعني عدم دقة في أحد المقياسين أو فيهما معاً.

برنامج تنفيذ الأهداف الإنمائية الدولية

يقدم تقرير مؤشرات التنمية العالمية لعام 2001 الصادر عن البنك الدولي، تصورا لتحقيق بعض الأهداف الإنمائية الدولية التي أعلن عنها في مناسبات عدة أهمها القمة الاجتماعية في كوبنهاغن، وتم اعتماد سنة 1990 كسنة أساس

الرقم	الهدف	السنة
1	تخفيض عدد الناس الذين يعيشون في فقر مدقع بنسبة النصف.	2015
2	قيد جميع الأطفال في المدارس الابتدائية.	2015
3	تمكين النساء من أسباب القوة عن طريق إزالة الفروق بين الجنسين في التعليم الابتدائي والتعليم الثانوي.	2005
4	تخفيض معدلات وفيات الرضع والأطفال بنسبة الثلثين.	2015
5	تخفيض معدلات وفيات الأمهات بنسبة ثلاثة أرباع.	2015
6	توفير إمكانية الحصول على خدمات الصحة الإنجابية لكل من يحتاجها.	2015
7	تنفيذ استراتيجيات وطنية لتحقيق التنمية القابلة للاستمرار بحلول عام 2005 بحيث يمكن عكس مسار فقدان الموارد البيئية بحلول عام 2015	2005

يطرح (Grootaert 1982) تمييزاً بين ثلاث مقاربات لقياس الرفاه هي: أدلة الرفاه الحقيقية، والإنفاق الكلي والدخل الكامل. وفي دراسة أخرى Anand & Harris) (1994 استعملت خمسة مؤشرات محتملة لقياس الرفاه الفردي هي: دخل الأسرة للفرد، إنفاق الأسرة الإجمالي للفرد، إنفاق الأسرة على الغذاء للفرد، عدد السعرات الحرارية لدى الأسر للفرد، نسبة الإنفاق على الغذاء إلى الإنفاق الكلي للأسرة. أما (Drewnowski 1972)فقدم إسهاما تصنيفياً لأبعاد الرفاه هي: مؤشرات تدفقات الرفاه، مؤشرات حالة الرفاه، مؤشرات آثار الرفاه، ومؤشرات آثار الإنتاجية.

ب ـ نوعية الحياة:

إن الاهتمام العالمي بنوعية الحياة حديث نسبياً. وقد يكون مصدر الاهتمام القناعة بأن نوعية الحياة ليست بالضرورة ناجمة عن أو متماشية مع التقدم الاقتصادي أو التقاني. ونوعية الحياة تعبير ذاتي جداً عن رفاه الفرد أو شعوره بهذا الرفاه. وقد تعبر عن جملة من "الرغبات" التي عندما تؤخذ معاً تجعل الفرد سعيداً أو راض عن حياته. لكن من النادر جداً أن يصل الإنسان إلى رضى كامل عن حياته أو إشباع كامل لرغباته، لذلك فإن مفهوم نوعية الحياة لا يختلف فقط من شخص لآخر بل من زمن لآخر ومن مكان لآخر.

قد يستعمل مفهوم نوعية الحياة عموماً بشكل يغطي مفاهيم مثل الأمن والسلام وتكافؤ الفرص والمشاركة والرضى الذاتي وهي تعرض مشكلات قياس صعبة. إذا كان من السهل الاقتناع بضرورة تحسين نوعية الحياة على المستوى الأكاديمي أو السياسي أو حتى الجماهيري، فإن الصعوبة تبدأ عند محاولة تعريف هذه النوعية وقياسها وتحليل العناصر المهمة فيها. لذا قد يتطلب ذلك إسهاماً من علماء الصحة والتغذية والتعليم والنفس والهندسة والاجتماع وغيرهم.

تمكن الإشارة إلى بعض الجهود الدولية أو الإقليمية لقياس نوعية الحياة وبحوث سياستها ومن هذه الجهود: برنامج المؤشرات الاجتماعية للتنمية لدى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الذي انطلق في أواخر السبعينات (Verwayen 1980) وبرنامج اليونسكو لبحوث نوعية الحياة ذات الصلة بالسياسات (Solomon et al 1980). وفي الوطن العربي يمكن أن نشير إلى دراسات باحثين عن نوعية الحياة في الوطن العربي (فرجاني 1992) التي اهتمت أيضاً بحقوق الإنسان. وإلى دراسات تطرقت لنوعية الحياة دون أن يكون هذا أول اهتماماتها مثل مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي (سعد الدين وعبد الفضيل 1989) .

ج ـ أنماط المعيشة أو مستواها:

يعمل على هذه الجوانب العديد من الباحثين والمؤسسات البحثية نذكر منها معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية UNRISD الذي تناول في أبحاثه مستوى المعيشة ومكوناته وحاول تقديم دليل مركب عن مستوى المعيشة. إضافة إلى البنك الدولي الذي قدم عدة دراسات عن قياس أنماط المعيشة. وعرف البحث النظري في نطاق دراسات البنك قياس الرفاه الاقتصادي الأساسي على أنه مساو لإنفاق الأسر للفرد الواحد من أعضائها أو "المكافئ البالغ" له. ويعتمد مستوى الرفاه الاقتصادي على عدد من

العناصر مثل: تركيب الكسب وعدد المشاركين فيه وعدد المعالين من هذا الكسب وعدد الساعات المكرسة لمختلف الأنشطة المولدة للدخل.

5 ـ الأدلة المركبة:

تبين كمية الأعمال الكبيرة المكرسة للأدلة المركبة الحاجة إلى رقم وحيد سريع التناول وسهل الاستعمال على غرار الـ GNP/PC ليكون مؤشراً خاماً عن "التنمية الاجتماعية". وبعض هذه الأدلة أعدته جهات علمية ودولية وبعضها من إعداد مجلات متخصصة.

وقد أنشئ مقياس مفرد عن ظروف المعيشة هو "الدليل الدولي للمعاناة الإنسانية" (The International Human Suffering Index) متضمناً عشرة مقاييس عن الرفاه البشري بما فيها الدخل، وفيات الأطفال، التغذية، عدم أمية الكبار والحرية الشخصية (Camp & Speidel 1987) في (Srinivassan 1994).

نشير فيما يلي إلى خمسة أعمال متفاوتة في المنهجية والاهتمام والتركيب كأمثلة عن الجهد الواسع المبذول في هذا الميدان.

أ ـ دليل مستوى المعيشة

قسمت دراسة معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية (Drewnowski et Scott 66) مجال مستوى المعيشة إلى مكونات من الحاجات الأساسية التي يشكل إشباعها إسهاماً في المستوى العام للرضى المعبر عنه في مستوى المعيشة. وهذه الحاجات إما فيزيائية كالتغذية والسكن والصحة أو ثقافية كالتعليم والترويح والأمن. وأضافت مكونا خاصا للتعبير عن الحاجات الأعلى التي تفوق الحاجات الأساسية.

وإن كانت الحاجات الأساسية هي من النوع المتعارف عليه عالمياً ضمن مختلف الظروف الثقافية والمناخية أو مختلف درجات التنمية والنظم السياسية فإن الحاجات الأعلى تخلق مشكلات خاصة. ويبين الشكل التالي تدرج هذه المكونات.

كان التعريف الذي قدمته الدراسة لمستوى المعيشة "هو المستوى من إشباع حاجات السكان المؤمن بواسطة تدفق السلع والخدمات في لحظة معينة ". وإن إشباع معظم الحاجات قابل للتكمية ويمكن قياسه. فقط تلك الحاجات القابلة للقياس هي التي تدخل في دليل مستوى المعيشة المعرف أعلاه الذي يقيس مستوى المعيشة وليس أي شئ آخر" أي لا يقيس أموراً مثل رأس المال الاجتماعي كالمدارس والمستشفيات ولا المخزون التعليمي أو الصحي أو التكاليف أو الجهود المبذولة لضمان إشباع الحاجات الأساسية.

يتميز الدليل الموحد الذي اقترحته الدراسة لمستوى المعيشة بالشمول والبساطة والمرونة والتمييز بين "الضروريات" و"الترفيهيات" أي الحاجات الأساسية والحاجات العليا، وقياس الوحدات المادية كلما أمكن. ويستثنى من ذلك الحاجات العليا لأنها تمثل فائض الدخل. وتمثل مكوناته حاجات معترف بها عالمياً تحت مختلف الظروف السياسية والمناخية والتقانية ومستويات التنمية، ما يسمح بإمكان المقارنة الدولية.

لكن دليل مستوى المعيشة يعاني من مشكلات عدة أهمها: أن الاستهلاك لا يعني تلبية الحاجات الأساسية بل قد يلبي أشياء ضارة كالتدخين، وقيم الاستهلاك لا تلبي ذلك أيضاً. كما أن بعض الظروف لا يعبر عنها بشكل كافٍ مثل الأمن ووقت الفراغ أو لا يعبر عنها على الإطلاق كالثقافة.

وفي دراسة أحدث في (UNESCO 76) أجرى معهد الأمم المتحدة تعديلاً في تركيب ومكونات دليل مستوى المعيشة وأسماه مؤشر مستوى المعيشة الموحد (Level Of Living Unitary Index)

ب ـ دليل نوعية الحياة:

اعتبر Liu (Liu 74)، معد هذا الدليل ومطبقه على الولايات المتحدة، أن نوعية الحياة هي مخرج لنوعين من المدخلات مادية وروحية. وتتكون المدخلات المادية من ما يمكن تكميته من سلع وخدمات وثراء مادي الخ... بينما تتضمن المدخلات الروحية كل ما لا يمكن قياسه من العوامل الفيزيولوجية مثل الانتماء إلى جماعة، الاحترام، التقدير الذاتي، الحب، العاطفة الخ... وقد استعمل تسعة مؤشرات حيث يمثل كل مؤشر بجملة من المتغيرات القابلة للتكمية تجاوز إجماليها الـ 100 متغير.إ

ج ـ دليل نوعية الحياة المادية:

يعتبر من أقل المؤشرات المركبة عن التنمية أو نوعية الحياة من حيث عدد المتغيرات ويشبه في ذلك دليل التنميـــة البشرية. وقد وضع هذا الدليل استجابة إلى الشعور بأنه على الرغم من سرعة نمو البلدان الفقيرة اقتصادياً فإن النمو الاقتصادي قد لا يتمكن من تقديم زيادات هامة في مستويات الدخل المطلقة للفرد. فالدول ضعيفة الدخل وتحت أفضل الظروف المواتية يمكنها التطلع لرفع دخولها الحقيقة للفرد من متوسط نحو 150 دولار إلى 327 دولار بين 1975 و2000 انظر (Morris 79) وهو أمر لا يطمئن عن قدرة بلدان العالم على تحسين شروط الحياة لسكانها الأكثر فقرا، فالدخل لا يعبر بالضرورة عن نوعية الحياة.

لذا تم اعتماد ثلاثة اهتمامات اعتبرت كونية هي: رغبة الناس في إنقاص وفيات الرضع، وفي إطالة أمد الحياة ، وفي إزالة الأمية. وبهذا الشكل تحددت المؤشرات المكونة الداخلة في دليل نوعية الحياة وهي معدل وفيات الرضع وتوقع الحياة عند العمر واللاأمية.

والدليل لا يقيس فقط التغير على المستوى الوطني بل يصلح للمقارنات بين النساء والرجال وبين مختلف الفئات المتميزة اجتماعياً أو عرقياً أو إقليمياً أو قطاعياً. كما يقيس التغير عبر الزمن. ويساعد على توجيه النظر إلى الاستراتيجيات التي يمكن أن تؤدي إلى تحسين ظروف الفقراء. كما يمكن استعماله بالتزامن مع الـ GNP/PC لتقييم تقدم كل بلد فيما يتعلق بالرفاه الإنساني. ويستعمل أيضاً لقياس نتائج طيف واسع من السياسات والمقارنة المباشرة بين خصائص نوعية الحياة في البلدان الداخلة في حسابه (150بلداً) بغض النظر عن هياكلها السياسية أو مستويات دخولها. كما يصلح الدليل لتصنيف الدول وترتيبها. ومن مزايا الدليل أنه يستعمل بيانات يسهل وجودها حتى في البلدان التي لم تطور بعد منظومات إحصاء متقدمة.

وفي المقابل فهناك بعض العيوب في دليل نوعية الحياة المادية أبرزها:

- الارتباط الشديد بين مكوناته، وبالتالي فإن أي من المركبات الفرعية كان يصلح لوحده ليقدم صورة لا تقل عما يقدمه الدليل المركب.

- الارتباط الشديد إحصائيا مع GNP/PC وكذلك بين الترتيب الذي يقدمه كل منهما.
- انتقاء المتغيرات، فلماذا هذه وليس غيرها أو أكثر منها.
- قياس المكونات، إذ ليس من المؤكد أنها مقاسة في كل البلدان بشكل واحد وخصوصاً في البلدان الأفقر.
- التدريج والتوزين، فقد اعتمد في الحساب على الوزن المتساوي وتم اختبار الترجيح ولم يعط نتائج مختلفة كثيراً.

د ـ دليل الصحة الاجتماعية:

مع أن هذا الدليل الذي قام بتطويره Miringoff، خاص بالصحة الاجتماعية في المجتمع الأمريكي، إلا انه يمكن الاستئناس به لوضع أدلة لدول أخرى أو لتطوير دليل عام. يتضمن الدليل خمسة مكونات رئيسية تتعلق بالفئات العمرية، يضم كل منها عدة مكونات فرعية كما هو مبين في الجدول التالي:

المكونات	المكونات الفرعية
الأطفال	ـ وفيات الأطفال ـ الإساءة إلى الأطفال ـ الأطفال في الفقر
الشباب	ـ انتحار المراهقين ـ استعمال المخدرات ـ تسرب من المدارس الثانوية
البالغين	ـ البطالة ـ الكسب الأسبوعي المتوسط ـ تغطية الضمان الصحي
المسنين	ـ الفقر لدى الفئة من 65 عاماً فأكثر ـ ما يدفعه هؤلاء (65+) من حسابهم للتكاليف الصحية
كل الأعمار	ـ الانتحار ـ وفيات حوادث الطرق بسبب تناول الكحول ـ تغطية قسائم الغذاء ـ إمكانية الحصول على الإسكان المناسب ـ الفجوة بين الفقراء والأغنياء

هـ ـ الدليل العام للتنمية:

من بين أعمال معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية UNRISD الهادفة إلى دراسة مؤشرات التنمية وإعداد دليل مركب عنها، نذكر دراسة (Mc Granahan et al 1985) التي استعملت أربعة طرق في اشتقاق الدليل العام للتنمية. بدأت الدراسة بـ 100 متغير تم إنقاصها بسلسلة من المعالجة إلى 73 ثم إلى 60 ثم إلى تشكيل 40 مؤشراً سميت "مستودع مؤشرات " وضعت عن 120 بلداً في بنك معلومات معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية. ومن هذه المؤشرات تم انتقاء 19 مؤشرا سميت المؤشرات "النواة" التي استعملت في تشكيل الدليل العام للتنمية.

كما قدمت الدراسة محاولة لعرض "جانبيات التنمية" Development Profiles للبلدان المتاحة ولعدد من المؤشرات يتراوح بين 12 و 19 مؤشرا. كما عرضت قياس مقدار الانحراف في مؤشرات معينة عن مستوى التنمية العام في القطر. وأسلوب نقاط

الاتصال ما يسمح بعدم الاكتفاء بدليل التنمية العام في تقييم التنمية بل برفده بصورة إجمالية عن مختلف المكونات.

و ـ دليل التنمية البشرية:

بعد اهتمام الاقتصاديين بتنمية الموارد البشرية فإن الاهتمام بالتنمية البشرية يعود إلى اقتصاديي التنمية ومعظمهم من الدول النامية. ومنهم أيضاً أكاديميين من الغرب أو الشمال. وبدأ نفوذهم يتعاظم في منظمات الأمم المتحدة مثل منظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مقابل تيار مفكري صندوق النقد والبنك الدوليين، إلى الدرجة التي دعت الأخيرين إلى تبني مفاهيم التوزيع وتقليص الفقر والاهتمام بالحاجات الأساسية أيضاً.

ولا يعود مفهوم التنمية البشرية إلى تقرير التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 1990 وما تلاه من تقارير، فالتنمية البشرية حصيلة جهد فكري طويل نجد له جذوراً في الفكر الإسلامي والخلدوني على الخصوص، وفي الفكر الماركسي ومفكري اقتصاد التنمية الذي انتشر في الستينات وما بعد وعلى الأخص حركة المؤشرات الاجتماعية ومقاربة الحاجات الأساسية ونوعية الحياة وأعمال مؤسسات مثل معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية وجامعة الأمم المتحدة.

ومن الكتابات المبكرة نسبياً حول التنمية البشرية وتوسيع طيف الخيار البشري يمكن أن نذكر آرثر لويس الذي يقيم النمو أولياً بسبب دوره كأداة في الارتقاء بالتنمية البشرية. كما أن العودة إلى السوق التي انتشرت في العديد من أقاليم العالم والدعوة إلى الخصخصة وملامح نظام اقتصادي دولي جديد أفرزت تبعات على التنمية البشرية توجبت متابعتها على المستويين النظري والتطبيقي.

يعرف تقرير التنمية البشرية لعام 1993 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، التنمية البشرية بأنها "عملية توسيع خيارات الناس. فمن حيث المبدأ هذه الخيارات يمكن أن تكون بلا نهاية وتتغير بمرور الوقت. ولكن الخيارات الأساسية الثلاثة على جميع مستويات التنمية هي: أن يحيا الإنسان حياة طويلة وصحية وأن يكتسب معرفة وأن يحصل على الموارد اللازمة لمستوى معيشة كريم. فإذا لم تكن هذه الخيارات متاحة، فستظل هناك فرص أخرى كثيرة يتعذر الحصول عليها". لذا فقد اعتمد الدليل على ثلاثة مكونات هي: توقع الحياة لدى الميلاد، اللاأمية ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي المصحح والمعدل.

يبرز تقرير التنمية البشرية (1990) أن نمو الناتج القومي الإجمالي الشائع الاستعمال هو شرط ضروري للتنمية البشرية ولكنه غير كاف بدليل وجود أقطار حققت تنمية بشرية رغم ضعف ذلك النمو والعكس موجود أيضاً.

والتنمية البشرية قد لا تكون مطابقة لنوعية الحياة لأن نوعية الحياة يمكن أن تكون بالمتوسط مرتفعة في بلد لارتفاع موارده الطبيعية مثلاً دون أن تنعكس في التنمية البشرية بنفس القدر الذي تنعكس في دليل التنمية البشرية.

وميز تقرير التنمية البشرية مؤشر التنمية البشرية عن مقياس رفاه المستهلك على الرغم من تشابه المكونات. كما ميزه عن مقاربة الحاجات الأساسية كمقياس لكفاية عملية التنمية باعتبار أن هذه المقاربة تركز على الحاجات المتنوعة من السلع والخدمات بدلاً من قضية

الخيارات البشرية المتسعة. وميزه أيضا عن تنمية الموارد البشرية باعتبار أنه حتى لو اجتمعت عناصر مثل الصحة والتغذية والتعليم في كلا مقاربتي التنمية البشرية وتنمية الموارد البشرية فإن وجهة النظر إليها مختلفة. فهي في الأولى غايات بذاتها وفي الثانية مدخل إنتاج يتم التعامل معه بمفهوم التكلفة والعائد كاستثمار في رأس المال البشري.

إن الميزة الأساسية لتقارير ومؤشر التنمية البشرية هي طرح الموضوع على المستوى العالمي وبشكل مستمر من سنة لأخرى، على عكس الأدلة المركبة الأخرى والحصول بذلك على ردود فعل ناقدة حوله. وهذه الاستمرارية والانتقادات سمحت بتحسين ملحوظ سواء على مستوى الشمول أم على مستوى التركيب أم تقنية الحساب.

لقد حظي دليل التنمية البشرية الوارد في تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منذ عام 1990 بانتشار كبير لا سابق له وباهتمام أكاديمي وإعلامي. لكن هذا الاهتمام الواسع لم يمنع من الانتقاد، فقد انتقد الدليل من العديد من البلدان النامية باعتباره منحازاً إلى القيم الغربية. كما وجدت بعض الدول النامية الحديث عن حقوق الإنسان فيها محوراً قد يستعمل، إضافة إلى جملة أخرى من الشروط الاجتماعية والبيئية، من جانب البنك الدولي والبنوك الغربية لتقييد القروض لها. وقد اعترف محبوب الحق، الأب الروحي للتقرير، بأنه قابل عداء شديداً في أعماله عن دليل التنمية البشرية من اقتصاديي الأمم المتحدة والمكتب الإحصائي فيها.

تناولت الانتقادات مكونات التقرير، باعتبار أن المؤشرات المكونة تقيس المخزون أكثر من قياسها التدفق عدا الدخل. وقد اعتبر التقرير أن طول الحياة مرغوب دون البحث في نوعية الحياة الطويلة وخلوها من الأمراض أو المنغصات العديدة الأخرى المعنوية كغياب الحريات مثلاً. وعلى العموم فهذا المؤشر واسع الانتشار ويعتبره بعضهم مؤشراً لوحده عن عديد من مظاهر التنمية ونوعية الحياة والحاجات الأساسية أيضاً (Hicks & Streeten 1979). وربما من المفيد إضافة مؤشر آخر أو أكثر لهذه المكونة كالتغذية ووفيات الرضع.

أما عن مؤشر المعرفة فإن اللاأمية ليست كافية للتعبير عن المعرفة. ويغيب عن الدليل التعبير عن المعارف العلمية والتقانية والمهنية، والتعبير عن ارتباط ما يتعلمه الفرد بحاجته الاستعمالية أو التعبير عن فرص التعليم الراجع والمستمر وتجديد المعارف في عصر الثورة في المعارف العلمية والتقانية ؟. أما عن المخزون التعليمي فهو تحسين جيد أضيف إلى القياس (1991) ولكنه يخفي فروقا هامة في محتوى التعليم ومعنى السنة الدراسية وطولها بالأيام وساعات العمل اليومي وهي أكثر من فوارق طول العمر المتوقع. وقد جرى عام 1995 تغيير في هذه المكونة فدخلت نسبة القيد في جميع مراحل التعليم عوضاً عن المخزون التعليمي نظراً لصعوبة قياسه.

فيما يتعلق بمؤشر الدخل، فعلى الرغم من السعي للاهتمام بالفقراء فإن المعالجة لم تسمح بذلك تماماً لا على صعيد بيان أوضاع الفقراء ولا على صعيد مشكلات الفقر. ولا تتضمن المكونة مؤشراً عن الأصول المادية الإنتاجية وغيرها وتوزيعها كما لا يبرز مؤشر الدخل المعتمد أثر التحويلات الخارجية ولا أثر استنزاف الموارد في رفع الدخل المحلي بشكل كبير في بعض الأحيان. وربما كان من المفيد تصويب مكونة الدخل لتأخذ بالحسبان عامل التوزيع باستعمال (1- معامل جيني) (عثمان 1993).

يعترف تقرير التنمية البشرية أن مفهوم التنمية البشرية أوسع نطاقاً من مقياس التنمية البشرية. فثمة صعوبات في قياس المكونات في المؤشر المركب مثل توقع الحياة، والـ GNP/PC مصححاً بـ (PPP) والمعرفة (اللاأمية). وقد تطرق تقرير عام 1991 إلى موضوع الحريات دون إدخالها في دليل التنمية البشرية بل وضع لها دليلاً لحرية البشر، معتمداً على تصنيف هيومانا للدول حسب قائمة الحريات التي أخذها (Humana 1986) وعددها 40 . ثم اختفى الحديث من هذا البعد في التقارير اللاحقة.

ز ـ قصور الأدلة المركبة:

لم تلق الأدلة المركبة عدا دليل التنمية البشرية قبولاً إجماعيا حسناً ومع ذلك تكررت المحاولات لصياغة أنماط جديدة منها. والانتقادات الرئيسة الموجهة لها هي:

- المشكلات المفاهيمية والتقنية المحيطة بهذه المحاولات لصياغة مؤشرات للمكونات الافرادية للرفاه. ومن المحتمل أن تتضاعف هذه المشكلات عند محاولة اختصار وتجميع جوانب مختلفة من الرفاه والتنمية في دليل مفرد أو أدلة محددة العدد لنوعية الحياة.
- صعوبة وجود طريقة موضوعية لوزن وتصنيف مختلف مؤشرات الرفاه وبالتالي مهما كانت المقاربة فلا بد من منظومة تحكيمية تعتمد على أحكام القيم.
- الأوزان الملائمة ليس فقط بمعنى الأهمية النسبية للمكونات بل بالملائمة التقنية ونوعية البيانات.
- قلة الإرشاد النظري ليحكم خيار المؤشرات وبالتالي فالتحكم هو الغالب.
- من الصعب إيجاد إجماع على الحاجات المطلوب إشباعها.
- قد يرى بعض المهتمين في الأدلة المركبة مجرد أداة لتصنيف الدول وترتيبها تنازلياً أو أنها مجرد تمرين ذهني.
- الدليل، الذي يعتمد على الترتيب يتجاهل المسافة بين الرتب.
- صحة التدريج للدليل والمكونات.

وقد درست لجنة خبراء في الأمم المتحدة المكلفة بإيجاد تعريف وقياس دوليين لمستوى المعيشة مسألة الدليل الوحيد (Standards & Levels) وأقرت أن "مثل هذا الدليل الوحيد والموحد لمستوى المعيشة غير ممكن ولا مرغوب به لأغراض المقارنة الدولية في ظل الظروف الحالية" (Mc Granahan et al 1985).

يطرح هايكس وسترتين (Hickes & Streeten 1979) إن من الممكن الجدل بأن الدليل المركب أما أنه غير ضروري أو غير مرغوب فيه أو مستحيل البناء. وبالنظر إلى الحاجات الأساسية فإن كانت أساسية فعلاً فينبغي أن تتم مواجهتها معاً كحزمة وبالتالي لا مجال للصفقة (trade off) والدليل المركب لن يكون ضرورياً. إذ لا يوجد مقدار من الإشباع الإضافي من أحدها يعوض القصور الحاد في آخر وعندما يتم إشباع كامل الحاجات الأساسية فلن يكون هناك حاجة لإنشاء دليل مركب.

يرى ماك غراناهان وزملاؤه أن مشكلات اشتقاق دليل عام لا ينبغي المبالغة فيها. إذ على الرغم من قبول صعوبة أن يمثل مؤشر ما مجمل التنمية الاجتماعية ـ الاقتصادية بشكل مرض ولمختلف الأغراض، فإن بعض الحاجات العملية تدعو لصياغة دليل عام أو عدة أدلة عامة مختلفة لمواجهة تلك الحاجات.

أما درونوفسكي فيعتبر إن الأدلة التجميعية عن الظروف الاجتماعية حيوية لتقييم الإنجاز الماضي وابتكار السياسات من أجل المستقبل. والمؤشرات الاجتماعية الفردية تعطي معلومات دقيقة حول بعض عناصر الظروف الاجتماعية، إلا أن امتلاك صورة اكمل وأدق بشكل معقول عن الكل لا يستغني عن الأدلة التجميعية. وعندما تكون لدينا هذه الأدلة نتوقف عن التعبير عن التنمية بمقياس GNP ونبدأ التفكير فيها كتحسين في مستوى المعيشة. وهو تغير جوهري ومطلوب بشدة في المعالجة الكمية للتنمية ويبرر الجهود من أجل التغلب على المشكلات المعروفة لهذه الأدلة وان كبرت.

خامسا: بعض مؤشرات التنمية في الدول العربية:

تتفاوت معدلات التنمية البشرية بشكل كبير بين الدول العربية، إذ يتراوح دليل التنمية البشرية بين 0.437 في موريتانيا و 0.824 في البحرين، في حين بلغ المتوسط لكافة الدول العربية 0.648 وهو مستوى مقارب للدول النامية البالغ 0.647 . أما متوسط الدول المتقدمة الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية فيبلغ 0.900.

ويلاحظ أن الدول العربية تمكنت من تحقيق تقدم سريع في العديد من مؤشرات التنمية البشرية مثل معدل معرفة القراءة والكتابة بين البالغين الذي ارتفع منذ عام 1985 بحوالي 15 نقطة مئوية مسجلا بذلك أسرع معدل نمو بين كافة أقاليم العالم. كما ارتفع العمر المتوقع عند الولادة بحوالي 14 عاما ليصل إلى 66.4 سنة مقارنة ببداية السبعينات، وكذلك معدل وفيات الأطفال الرضع الذي انخفض إلى 85 حالة من كل ألف مولود.

بعض المراجـــــــع المختارة

المراجع العربية:

- العيسوى، إبراهيم (1984)، مُؤشرات قطرية للتنمية العربية في عادل حسين وآخرون.
- سعد الدين وعبد الفضيل (مُحرران) 1989، التنمية العربية: مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.د.
- عثمان، محمد عثمان (1993)، قياس التنمية البشرية، مراجعة نقدية، ورقة معدة إلى اجتماع خبراء التنمية البشرية، القاهرة، ديسمبر 1993.
- فرجاني، نادر (1992)، عن نوعية الحياة في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية.
- وديع، محمد عدنان (1995)، مسح التطورات في مؤشرات التنمية ونظرياتها، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.

:المراجع الإنجليزية

- Anand, S., & Harris, J.C. (1994), *Choosing a welfare indicator. American Economic Review*, 84 (2), 226-231.
- Drewnowski, J., & Scott, W. (1966), *The level of living index*. UNRISD, Report 4, Geneva: United Nations Research Institute for Social Development.
- Hicks, N., & Streeten, P. (1979), *Indicators of development: The search for basic needs yardstick*. World Development, 7, 567-80.
- Lisk, F. (1979*), Indicators of basic needs-oriented development planning. Labor and Society*, 4 (3).
- Morris, D.M. (1979), *Measuring the condition of the world's poor: The physical quality of life index*. New York: Pergamon Press.
- Sheehan, G, M. Hopkins (1984), *Meeting basic needs*: An examination of the world situation in 1970, in Ghosh (ed). Third world development: A basic need approach, international resource books No. 13, Westport. Pp.85-107.
- Verwayen, H. (1980), *The specification and measurement of the quality of life in OECD countries*. In A. Szalai & F. Andrews (Eds.), The quality of life. Beverly Hills: Sage Publications.